عمالة النساء وميكانيزمات التكيف
بحث تحليلي على العاملات بالمهن الهامشية في قضاء الديوانية

أ.م.د. علي عبدالامير علي الطائي ثامر نجاح كريم
كلية الاداب جامعة القادسية

Employment of women and the mechanisms of adaptation

Analytical research on the careers of marginal workers in the district of Diwaniya

Summary Search

The marginal work here on a number of different activities that women find themselves forced to exercise to meet the demands of their families and their living in a society where the narrowing employment opportunities for a large segment of its members they needed him most

Thus, these women are forced to engage in some non-core business and is necessary for life such as collecting empty bottles of soft drinks and inspection at the landfill in search of some materials such as (Alvavon and . zero) , and some plastics damaged

The reasons that prompted the Iraqi women in general to create a kind of adaptive mechanisms of action in order to face rejection from some cultures masculine outlook of low for Iraqi women , both through the business entrusted to it or look through it man

In the works of certain than others and there are no acts reserved for men and another for women, but the culture and the social environment is responsible for the marginalization of women's capabilities and identify potential acts of marginal bring sometimes humiliation and degradation to .the status and role of women in society, and therein lies the problem

المقدمة :

لقد عانت المرأة الكثير من التهميش من حقها الانساني في الحياة ومدى مساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات وهذا ما يشهد به التاريخ الانساني عبر العصور، وتجارب الحياة تشير أيضا الى إن كل من الرجل والمرأة يتمم الآخر وظيفياً مما يسمح بشيء من التوازن الحيوي في هذا الوسط ، هذا التوزيع يتمحور أساساً حول الدفاع ضد وضعية القهر والتبعية التي ترزخ تحتها المرأة ، من خلال تعزيز وتضخيم مكانة الرجل ، مما يدفع بالمرأة الى خلق آليات ، او ميكانيزمات تكيفية للعيش وسط ثقافة الرفض للكثير من الاعمال التي تطمح للدخول فيها ، ويحاول الباحث أن يقدم بحث تحليلي لعمل المرأة الهامشي ويتناول الموضوع ضمن الأطر الآتية :

المبحث الأول : البعد النظري لعمالة النساء وميكانيزمات التكيف

أولاً :موضوع البحث

يتمثل العمل الهامشي هنا على عدد مختلف من النشاطات التي تجد المرأة نفسها مجبرة على ممارستها لتلبية مطالب عيشها و أسرتها فيها في مجتمع تضيق فرص العمل أمام قطاع واسع من أفراده وهم بأمس الحاجة أليه وهكذا تضطر هؤلاء النسوة الى مزاولة بعض الأعمال غير الأساسية وغير الضرورية للحياة كجمع قناني المشروبات الغازية الفارغة والتفتيش في مناطق الطمر الصحي بحثاً عن بعض المواد مثل (الفافون و الصفر) ،وبعض المواد البلاستيكية التالفة .

ان من الأسباب التي دفعت المرأة العراقية عموماً الى خلق نوع من الأليات التكيفية للعمل لكي تواجه الرفض من بعض الثقافات الذكورية المتمثلة بالنظرة المتدنية للمرأة العراقية سواء من خلال الاعمال التي توكل اليها او من خلال نظرة الرجل اليها وهذا يرجع الى الموروثات الثقافية والأمثال والأقوال التي تدلل بأن المرأة دائماً مقادة مطيعة بسبب تكوينها البيولوجي الذي يحدد طبيعة عملها وتحركها في الساحة الاجتماعية والمعروف من خلال الأدبيات انه هناك اتفاق في الرأي الثابت بالدليل بين علماء الاجتماع والنفس والأنثروبولوجيا بأن الفروق الفردية بين الرجل والمرأة لا تحدد امكانية عمل المرأة في اعمال معينة دون غيرها ولا توجد اعمال مخصصة للرجال واخرى للنساء ولكن الثقافة والبيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن تهميش قدرات المرأة وتحديد طاقاتها بأعمال هامشية تجلب في بعض الأحيان الذلة والمهانة لمكانة المرأة ودورها في المجتمع ، وهنا تكمن المشكلة .

ثانياً : أهمية البحث :

- يتناول البحث قضية عامة تعاني منها شريحة واسعة من النساء العاملات العراقيات وهي تعكس واقع المعاناة اليومية للمشهد العراقي عموماً وما يعاني منه من وضعاً مضطرباً في جوانب كثيرة ومنها الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي .....الخ.

- يعكس لنا البحث تمكين المرأة الفقيرة وتكيفها مع انواع من المهن التي نعدها في مدلولنا النظري اعمالاً هامشية ولكنهُ في واقع الحال إنها غاية في الخطورة والصعوبة مثل بيع البنزين وما يؤدي من خطورة ، والبحث عن القناني الفارغة والنايلون التالف والفافون في القمامات وما يؤدي من جهد واضرار صعبة وغيرها من اعمال الأذى التي تنسبها الدراسة في حقلها الميداني .

ثالثاً : اهداف البحث :

- الكشف عن أهم الأسباب المسؤولة عن دفع المرأة باتجاه مزاولة أشكال مختلفة من الأعمال التي تصدق عليه صفة الهامشية .

- محاولة الاقتراب من واقع عمل المرأة بالمهن الهامشية المختلفة ، مما يستدعي الكشف عن عدد من الجوانب المختلفة في حياة المرأة الفقيرة .

رابعاً : تساؤلات البحث :

- ما هو واقع عمل النساء بالمهن الهامشية ؟

ويتطلب هذا التركيز على عدد من التساؤلات الفرعية ومنها :

ما هي اهم الاسباب والدوافع التي ادت الى العمل بهذه المهن ؟ وكيفية دخول المهنة ، وماهي شروط ادخال النساء في هذه المهن ، و ما هي شروط الاستمرار في المهنة والتدرج فيها ،و ماهي شروط الخروج منها ، وماهي اهم المشكلات والتحديات التي تواجه النساء نتيجة لمزاولتهن لهذه الاعمال .

خامساً : تحديد المفاهيم :

- العمالة المهمشة : وتشمل العاملات كأعضاء اسرة بدون اجر ، والعاملات بشكل غير منتظم في القطاع الخاص .

- الانخراط الهامشي : وتشمل النساء خارج القوة العاملة بسبب الاحباط (discouragment) النساء اللواتي ينتظرن نتائج طلبات عمل تقدمن بها ، واللواتي يرغبن بالعمل ولكن لم يقمن بالبحث عن عمل .

ميكانيزمات التكيف : هي الآليات وردود الأفعال التي تقدمها المرأة بإمكانياتها المتاحة وطاقاتها الذاتية المحدودة للتعايش مع تداعيات الواقع المفروض عليها والتي لا تقدر على تغييرهُ كونهُ يحتل

مساحة اجتماعية أوسع وأكبر من قدرات المواجهة لديها ، وهذه الآليات بمثابة قبول للواقع السائد ومحاولة للتوائم والتعايش معهُ بمرونة ايجابية من أجل استمرار الحياة .

المبحث الثاني : دواعي عمل المرأة وأثره على الأسرة والمجتمع

لقد بينت الدراسات الأولى في هذا المجال إن أهم دوافع خروج المرأة للعمل هو الحاجة الاقتصادية فخروج المرأة للعمل ضرورة الزمتها الحاجات المتزايدة للأسرة العراقية الحديثة ، إذ إن تزايد اعباء المعيشة وغلائها من جهة والتطلع الى مستوى افضل للحياة من جهة اخرى دفع بالمرأة الى الخروج من اطارها التقليدي والمتمثل في دور المنجبة والمربية والراعية لشؤون اسرتها .

وقد حققت المرأة العاملة شبكة اخرى من العلاقات في اطار المجتمع الخارجي فأصبح عملها يحقق أهداف اجتماعية كالزمالة والحياة الاجتماعية والمساهمة في نواحي مختلفة للنشاط وهكذا تشعر بكيانها واحترام الغير لها وتقديرها ، إن الاستقلال الاقتصادي الذي تسعى اليه المرأة العاملة والحاجة الى تأكيد ذاتها أنما هما عاملين مرتبطين ، فبحصولها على الاستقلال الاقتصادي تتحصل المرأة على الاستقلال النفسي والمعنوي والشعور بالمكانة والقيمة الاجتماعية العالية في المجتمع والاسرة معاً ، وتغيير (تحسين) مكانتها التقليدية الضيقة [1]. ولقد اجريت عدة دراسات حول اثر عمل المرأة على السلطة في الأسرة وعلاقتها الزواجية ، فقد قام بلود وهامين blood and hamlinبدراسة أثر عمل الزوجة خارج البيت على التوقعات الخاصة بالتغير في علاقات السلطة الاسرية والممارسات الفعلية للسلطة ، وتوصلت الدراسة الى أن عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات العاملات وضعت موضع التنفيذ اكثر من عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات ، كما حاول هير hear معرفة ما إذا كان لعمل الأم خارج البيت تأثير على اتخاذ القرار في منطقة بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية وقد توصلت الدراسة الى ان الزوجة العاملة من الطبقة العاملة تمارس تأثير في اتخاذ القرارات الأسرية يفوق تأثير الزوجة غير العاملة [2].

إلا إن خروج المرأة للعمل لم يخلو من بعض السلبيات ، ذلك يسبب لها اضطراباً ، كما يعمل على تشتيت جهدها وعدم ضبط النفس ، وفقدان القدرة على التركيز ، والقلق المستمر الذي تعيشه معظم العائلات ، إضافة الى الحالة الفيزيولوجية وما تواجهه من مشاكل خاصة بها وبتركيبها العضوي ، فمثلاً فترة الحمل والولادة حيث في هذه الفترة بالذات تلاقي اصعب المراحل في حياتها خاصة وهي بمثابة زوجة وام وعاملة ومسؤولة داخل البيت وخارجه ، مع إن الغالبية العظمى من النساء العاملات يشتكين من الإرهاق الجسماني والذهني الذي يتعرضن له اثناء العمل والذي يؤثر على

[1]- د. كاميليا أبراهيم ، نفس المصدر ، ص 28 .

[2]- د. محمد عبد الله على ، الصناعة والمجتمع ، ط1، دار المعارف ، مصر ، 1971، ص 127، 129 .

اداء المرأة لوظيفتها التربوية في الاسرة على اكمل وجه [3].لذلك ظهرت تيارات تنادي بفكرة أن المرأة (مملكتها البيت) والرجل له المجال الخارجي إذ ينظر الى توظيف النساء كخطر يهدد المستويات الأخلاقية والأسس الاقتصادية للأسرة والاحترام الذاتي للرجل ، ورغم الظروف التي تعاني منها المرأة العاملة إلا إنها استطاعت أن تحقق لنفسها الكثير من خلال دخولها ميدان العمل الانتاجي ومواجهتها للعالم الخارجي بعيداً عن اسرتها ، فقد ساعد اشتغال المرأة على دفع المخاوف والسيطرة عليها ، وتذكر كاميليا عبد الفتاح بعض العوامل التي تدفع المرأة للعمل بالإضافة الى العامل الاقتصادي هي[4]:

- اشتغال المرأة يساعدها على التخلي عن الروابط اللبيدية .

- اشتغال المرأة يساعدها في التغلب على الفراغ والملل

- العمل الخارجي يخفف من شعور المرأة بالتبعية :

فالاستقلال الاقتصادي الذي تحصلت عليه المرأة بخروجها الى العمل دعم مكانتها وزاد من سلطتها فأصبحت تتمتع بمقدار محترم من النفوذ والسلطة في مختلف المجالات ولكن هذا لا يعني إن كل النساء العاملات يتمتعن بنفس المستوى من اتخاذ القرار ، بل توجد هناك من العاملات من لا زالت تعيش تحت سيطرة الزوج واستبداده سواء بالرأي أو اتخاذ القرارات الأسرية ، وحتى في مسألة الأجور التي تتقاضاها [5]. .وعلى اية حال فإقبال المرأة على العمل أدى الى تغير نمط العلاقات الاسرية من ناحية وتغير مكانتها ودورها التقليدي من جهة اخرى ، فلقد تضمن اقبال المرأة على العمل خارج المنزل – أياً كانت دوافع العمل – انماطاً جديدة للتكيف مع الظروف الاسرية وابعاداً جديدة لأدوارها ومكانتها اختلفت باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة [6]. وخلاصة القول في ذلك أنهُ لا يمكن دراسة ظاهر ة خروج المرأة للعمل معزولة عن عالمها الخارجي – الأسرة والمجتمع – لذلك قبل أن ندرس المرأة في المجتمع لابد ان ندرسها داخل الاسرة من حيث هي أُم وزوجة باعتبار المجتمع نسق كلي تتفاعل فيه كل الأنساق الفرعية وهذا ما سنبينهُ في دراستنا التي تعالج موضوع المرأة من حيث الأدوار والوظائف المكلفة بها داخل الأسرة وخارجها

---

[3]- أمال طنطاوي ، المهمشون في صعيد مصر – آليات السيطرة والخضوع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2012 ، ص78 .

[4]- د. كاميليا عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص94 .

[5]- د. مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع العائلي ، الدار الوطنية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963 ، ص 121 .

[6]- د. محمد عبد الله علي ، مصدر سبق ذكره ، ص 138 .

وفق ما تمليه عليها القيم الثقافية للمجتمع والتي تحدد بدورها مكانة المرأة منذ ولادتها الى أن تصبح جدة .

ويعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية من أهم القضايا التي احتلت مكانة هامة على قائمة الأولويات للحكومة العراقية ومختلف الفاعلين (الحكومة ، المراكز البحثية ، المنظمات غير الحكومية ، والجهات المانحة)

وعلى الرغم من الجهات المبذولة لمساندة التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ، إلا أنهُ ما زالت تبرز العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرة المرأة العراقية على المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية ، وتتمثل اهم هذه المعوقات في انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل ، ارتفاع نسبة البطالة بين الإناث حيث تمثل نسبتها بين النساء (12,1%) ولكنها أقل بكثير من نسبة البطالة للرجال والبالغة (43,8%) حسب احصائيات عام 2006 ، كذلك تسجل نسبة البطالة للنساء للأعمار (15 سنة وأكثر) لعام 2006 ما نسبتهُ (22,3%) مقابل مانسبة من بطالة للرجال لنفس السنه (19,3%) [7].وهذا ما يشير الى تراجع ظروف العمل بالنسبة للمرأة في سوق العمل بالأخص في القطاع غير الرسمي والذي تحرم فيه المرأة من الحماية التعاقدية وحقوق العمل والمزايا الخاصة ، اضف الى ذلك تأثير العبء المزدوج على نوعية حياة المرأة وكفاءتها في العمل ، بالإضافة الى أنه فقد أزداد الاهتمام بدراسة تأثير العولمة على المشاركة الاقتصادية للمرأة ، وإذا ما كانت تقدم ستقدم لها فرص جديدة لزيادة مشاركتها أم ستزيد من العوائق أمامها خاصةً وإن المرأة تعتبر من أكثر الفئات تأثراً بالتغيرات الاقتصادية (التقدم السريع لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات ، التوسع السريع في السلع والخدمات ، وزيادة دور الشركات عابرة القارات ، والاستثمار الأجنبي ، تقليص دور الدولة وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص وقوى السوق كمحرك اساسي لعملية التنمية) وقد قدمت كل هذه التغيرات فرصاً وتحديات في آن واحد أمام تمكين المرأة وزيادة دورها في الحياة الاقتصادية ومن ثم ظهرت الحاجة الى مواصلة البحث في دراسة اثر كل هذه الصعوبات والتغيرات وما تفرضهُ من تحدي أمام تمكين المرأة العراقية .

جدول رقم (1)

يوضح معدل البطالة (15 سنه واكثر) حسب المحافظة خلال الفترة 2004-2006 (نسبة مئوية)[8]

[7]- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، المرأة والرجل في العراق قضايا وإحصاءات ، 2009 ، 47ص.

[8]- مسح التشغيل والبطالة لعامي 2004 و 2006 ولا يتضمن اقليم كردستان

المحافظة	2004			2006		
	إمرأة	رجل	مجموع	إمرأة	رجل	مجموع
نينوى	7,5	28,5	36,2	40,1	25,0	27,5
كركوك	22,6	34,3	21,3	12,9	6,4	7,9
ديالى	12,3	26,4	24,7	24,2	17,6	18,5
الأنبار	3,4	20,3	25,0	00	00	00
بغداد	26,2	28,9	28,5	19,6	14,8	15,7
بابل	5,0	18,0	13,5	11,0	15,9	14,1
كربلاء	6,5	14,5	13,0	26,9	17,1	18,5
واسط	2,4	26,6	17,1	12,7	7,3	8,8
صلاح الدين	2,7	22,2	16,9	10,1	20,9	18,4
النجف	25,3	21,7	21,6	33,0	15,8	18,9
القادسية	12,1	43,8	35,2	22,3	19,3	19,9
المثنى	7,8	36,7	29,9	22,0	23,1	22,9
ذي قار	27,1	48,9	46,9	44,4	24,7	27,8
ميسان	11,4	27,1	24,6	39,0	15,4	18,7
البصرة	3,5	11,4	10,5	19,5	11,2	12,5
المجموع	15,0	29,4	26,8	22,7	16,2	17,5

وتشير البيانات الى ارتفاع واضح في معدلات البطالة عند النساء في الحضر وقد بلغت اعلى نسبة للبطالة بين النساء والرجال في عام 2004 في محافظة ذي قار ، حيث سجلت النساء

(27,1%)الرجال (48,9%) وتليها القادسية (35,2%) ، ثم ديالى (34,7%) ، وكركوك (31,3%) ، والمثنى (29,9%) ، وبغداد (28,5%) ، ونينوى (26,2%) جدول رقم (2)

يوضح النشاط الاقتصادي للسكان (15 سنة وأكثر) حسب المحافظات خلال الفترة 2003-2008[9]

المحافظة	2003		2006		2008	
	إمرأة	رجل	إمرأة	رجل	إمرأة	رجل
نينوى	5,0	72,0	17,1	82,5	8,2	77,2
كركوك	14,4	76,6	20,3	72,9	13,5	72,8
ديالى	9,4	74,6	12,1	80,9	18,1	72,3
الأنبار	8,5	73,2	..	..	21,9	70,3
بغداد	15,3	70,9	19,0	77,5	24,3	78,1
بابل	29,2	78,8	44,2	80,7	32,3	76,5
كربلاء	14,4	75,1	13,3	78,1	12,2	74,9
واسط	36,8	79,8	26,6	81,9	23,5	74,6
صلاح الدين	21,3	73,1	23,6	77,6	19,1	75,8
النجف	12,3	77,2	16,9	79,8	11,7	74,1
القادسية	12,0	75,5	20,9	79,8	20,5	78,4
المثنى	17,1	80,0	14,4	80,9	10,2	74,7

[9]- ينظر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة للأعوام 2003و2006 و2008 ، وينظر في ذلك ايضاً المرأة والرجل في العراق قضايا واحصاءات 2009/ .

ذي قار	8,8	70,7	14,6	75,9	12,4	72,9
ميسان	8,1	72,1	12,7	79,0	7,8	78,5
البصرة	10,3	74,5	12,8	77,9	10,2	72,7
المجموع	14,2	73,7	20,7	78,9	18,0	74,9

لقد ارتبط خروج المرأة للعمل بالعامل الاقتصادي بحيث تحملت المرأة العاملة دوراً أضافياً الى جانب دورها الشاق لرعاية الأطفال وتدبير المنزل سعياً وراء رفع المستوى المعيشي للأسرة وتلبية كل ما يحتاجه اطفالها من لوازم الملبس والغذاء والأدوات المدرسية ، فهي إن تركتهم مجبرة في المنزل طيلة ساعات عملها فهي من جهة اخرى تسهر على تحقيق راحتهم المادية وبالتالي الاجتماعية والنفسية ولقد اثبتت دراسات كثيرة عالمية وعربية إن معظم العاملات اللواتي خرجن الى ميادين العمل إنما كان دافعهن الأول هو الدافع الاقتصادي ، بحيث اضطرتهن الحاجة الى العمل من أجل مساعدة أزواجهن في ميزانية الاسرة خاصةً وإن معظم الأسر تنتمي الى الطبقات الضعيفة التي تتميز بانخفاض دخلها نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها العالم وانتشار فكرة العولمة دون الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الثقافية والاجتماعية والتاريخية لكل مجتمع كل ما تقدم هو مؤشر حول الدافع لعمل المرأة هو كان الدافع المادي نتيجة لما كان ولا يزال ما يمر به المجتمع العراقي من ظروف اقتصادية صعبة ومشكلات جمة كان هرمها الفقر الذي كان لا يسمح حتى البوح به ، كل ذلك كان عاملاً مشجعاً الى أن تسلك المرأة اعمالاً متدنية كانت مجبرة على ممارستها لكي توفر العيش لأسرتها

جدول رقم (3)

يوضح متوسط دخل الاسرة السنوي حسب مستويات الدخل لعام 2003 بالدينار العراقي [10]

مستوى متوسط دخل الفرد في عام 2003	الربيع الأول	متوسط	الربيع الثالث
منخفض جداً	835944	1146000	1528000

[10]-بيت الحكمة ، احصاءات الفقر في العراق ، ورقة مقدمة الى الورشة التدريبية لإحصاءات الفقر التي يعقدها قسم الإحصاء التابع للأمم المتحدة (unsd) في الأردن للفترة 25-28 تشرين الثاني / 2004

منخفض	1296000	1711846	2219158
متوسط	1660192	2311557	3028088
عال	2229082	3027159	4062000
عال جداً	2881162	4229660	5928812
المجموع	1398000	223000	3528000

المبحث الثاني : المرأة والعمل وتكافئ الفرص

اتسمت النظرة الى العمل في المجتمع العربي قبل الاسلام بالازدراء والاحتقار لأصحاب المهن والأعمال اليدوية ، لأن العمل في مثل هكذا مهن ومنها الزراعة تعتبر مهن العبيد وطبقة الفقراء والموالي والخدم والأعاجم والضعفاء من الناس ، وتعدت هذه النظرة من الجانب الاقتصادي الى قضايا اجتماعية كثيرة ، فأصبحت طابعاً للمجتمع العربي قبل ظهور الإسلام فكان الأغنياء والأشراف يأنفون من مصاهرة اصحاب المهن والحرف ، وكانوا لا يحضرون حتى دعواتهم استنكافاً منهم بسبب تدني الواقع الاجتماعي لهؤلاء في المجتمع معتقدين أن العار سوف يلاحقهم هم وذريتهم إذا ما ارتكبوا احدى تلك الخطيئتين ، ومن المهن التي كان العرب يأنفون مزاولتها هي الحدادة ، والخياطة ، والحياكة ، والصباغة ، والدباغة ، والحجامة وغيرها الكثير من المهن [(11)]. أما مهنة الزراعة فكانت حرفة الناس الذين يسكنون حواضر المدن والذين كانوا يتسمون بالضعف والاستكانة والرضوخ لأوامر السلطان لأنها مهنة تربط الانسان بالأرض ، لذلك فهي تجبر صاحبها على الخضوع للسلطان بما يفرضهُ من قوانين وضرائب عليهم ، أو إتاوات ونذكر منهم الذين يعملون في زراعة الخضر ، اما التجارة فهي الحرفة الوحيدة التي كانت تحظى باحترام ملحوظ بين أفراد المجتمع العربي قبل الاسلام ، لأن الأشراف والأغنياء من أبناء قومهم كانوا يعملون في هذا المجال ، وقد عمل فيها الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة النبوية ، وكذلك عمل في رعي الأغنام ، إذ إن هذه المهنة لم تكن تشملها النظرة الدونية للعمل بسبب فقر البيئة

[11]- جواد على ، المفضل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج7 ، ط2 ، دار علم الملايين ، بيروت ، ، 1978، ص 543 .

الصحراوية في الجزيرة العربية بشكل خاص ، ولكونها تعتبر من عداد الأعمال والمهن الراقية وفقاً للتطور والتقدم في تلك الفترة ([12]).

وبغض النظر عن النظرة الرافضة أو القابلة لأنواع الأعمال والمهن فإن موضوع العمل فهو كل ما يوجه اليه نشاط الانسان بهدف تكوين سلعة أو خدمة ، ووسائل العمل هي الاشياء والأساليب التي بواسطتها يمارس الانسان تأثيره في مواد العمل ، وإن النشاط العملي للإنسان هو صراع الانسان مع الطبيعة ، هذا الصراع الذي يستخدم فيه الانسان قوة الطبيعة من أجل تغيير شكل الاشياء الموجودة فيها من اجل اشباع حاجاته وفقاً لأهدافه وأغراضه لهذا يعتبر العمل شرطاً طبيعياً للحياة البشرية وهو شرط قيام المجتمعات وبقائها [(13)]. ويقول محمد عاطف غيث إن العمل هو اي نشاط أو جهد موجه نحو هدف معين [(14)]. وكذلك القول فالعمل هو الصنعة ،أو المهنة، أو الحرفة ، والعملة هم العاملون بأيديهم والتعميل هو التأجير من اجل توفير حاجات الانسان [(15)]. من مأكل ومشرب ، بل هناك حاجات اخرى تدفع الانسان قسراً الى اشباعها وتتمثل تلك الحاجات التي رتبها العالم (ماسلو) على هيئة سلم يعرف بسلم الحاجات حيث قام بتصنيفها وفقاً لأهميتها في حياة الانسان ، ووفقاً للدافع الذي يسعى الى اشباعها في النفس الانسانية قبل غيرها من متطلبات الحياة الانسانية الاخرى [(16)].فالعمل هو الذي يطوع البيئة من خلال تفاعل الانسان مع البيئة المحيطة به ، إذ يستخدم الانسان عناصر البيئة كمادة أولية في العمل من اجل تلبية واشباع حاجاته ورغباته ، ثم يقوم بتطوير هذه البيئة من خلال خلقه لبيئة صناعية تتلائم مع ما يفتقر اليه الانسان من الحاجات ، لأن الحاجات أزلية الوجود عندهُ وهي متطورة بتطور حياته ، وتزداد مع ازدياد شدة الدافع لإشباعها ، وهكذا تزداد الحاجة الى العمل باستمرار وبتطور العمل مع تطور حياة الانسان [(17)].

---

[12]- د. صلاح كاظم جابر الصالحي ، مصدر سبق ذكره ، ص38 .

[13]- باسم علاوي الجميلي ، العمل في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صدام للعلوم الاسلامية ، بغداد ، 1999 ، ص13 .

[14]- د. محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1989 ، ص97 .

[15]- إبن منظور مصدر سابق ، ص 887 .

[16]- سيد عبد الحميد ، سيكولوجية المهن ، دار النهضة العربية ، مصر ط2 ، 1965 ، ص98 .

[17]- صلاح جابر كاظم ، المضامين الاجتماعية للعمل في الاسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2001 ،ص19

وعلى الرغم من قدسية العمل ومكانته عند الامم إلا أن النظرة الى العمل على أساس النوع الاجتماعي (الجندر) لا تزال فاعله ولا يزال للذكورة دورها في اختيار الاعمال وتهميش الجنس الآخر وحرمانهِ من الدخول في بعض الأعمال ومزاولتها بحجة التكوين البيولوجي للمرأة وإن الأجدر بها أن تكون عاملة لبيتها وأولادها حافظة قواها وجسدها لزوجها ، وبهذا تحدثنا جميع الثقافات بهذه اللغة منذ أن وجد الانسان على الأرض .

لقد اهتم المجتمع الدولي بعمل المرأة وتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين والحصول على الأجور المتساوية لأن التقدم العلمي والتكنلوجي الواسع الذي تمر به دول العالم ونتيجة للتحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات النامية أخذ دور المرأة يظهر ويتنامى على أساس أنها تمثل نصف الموارد الانتاجية البشرية وعليه لا يمكن ان تتخيل الاستخدام الشامل لهذه الموارد والتنمية بصورها كافة إلا بتشغيل هذه الموارد ، لذا فإن عمل المرأة سواء كان اقتصادياً أو فكرياً يمثل ضرورة من ضروريات الحياة ، ورفاهية للمجتمع الانساني بأسره ، لقد عملت الامم المتحدة منذ نشأتها كما جاء في مؤتمر (فينا) عام 1948 على تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المضمار ، حيث إن المبدأ الذي تراه لكل شخص الحق في العمل وله الحق في اختياره بشروط عادلة كما أن له حق الحماية من البطالة [18]. كما نصت الاتفاقية لأزاله كافة التمييز العنصري (الحق في العمل وفي اختياره بحرية وأن تكون شروطه عادلة ومناسبة في الحماية من البطالة وفي الأجر المتساوي والتعويضات العادلة والمناسبة [19]).وكذلك جاء في الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الانسان بما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية **والثقافية** (تتعهد الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية) [20]. ونصت الاتفاقية (إن تقر الدول بالحق في العمل الذي يقبله أو يختاره بحرية) [21].

لقد اسهمت منظمة العمل الدولية بشكل كبير وفاعل في محاولاتها في تحقيق المساواة بين الجنسين وقد اقرت اتفاقيات عدة تنظم الاطار العالمي لتشغيل النساء ومنها : اتفاقية حماية الأمومة عام 1919 ، وحماية الأمومة عام 1952 ، واتفاقية الضمان الاجتماعي عام 1952 ، واتفاقية تحريم العمل الليلي 1919 ، واتفاقية تحريم العمل تحت سطح الأرض عام 1935 ، واتفاقية المساواة في الأجور عام 1951 ، واتفاقية حماية النساء المشتغلات بالزراعة عام 1958 ، واتفاقية

---

[18]- المادة (1/23) الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

[19]- المادة (1/5) الأمم المتحدة ، الاتفاقية الدولية لأزاله كافة التمييز العنصري ، وهي الآن سارية المفعول .

[20]- المادة (3) من الاتفاقية .

[21]- المادة (1/6) .

التفرقة العنصرية (الاستخدام والمهنة) عام 1958 ، واتفاقية سياسة الاستخدام عام 1964 ، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية عام 1981 [22]. وهناك مجموعة من المعايير التي نصت بالفعل على المساواة في الوصول الى العمل والقضاء على التفرقة المهنية وتشمل هذه المعايير اتفاقيات العمل المذكور اعلاه واستنادا الى عدد من الاجراءات التي حددت في مؤتمرات واجتماعات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في كل من (القاهرة ، وريودي ، وجانيرو، وفينا ، وكوبنهاكن) خلال التسعينيات ، وتضمن منهاج العمل دعوة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمصارف المركزية والمنظمات التجارية والقطاع الخاص والمنظمات الانمائية الدولية والاقليمية الى اتخاذ إجراءات علمية تهدف الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية وهي تعزيز حقوق المرأة الاقتصادية واستقلالها الاقتصاديبما فيها حصولها على فرص العمالة وظروف الاستخدام الملائمة والقضاء على التفرقة الوظيفية [23].

وقد قامت الدول باتخاذ إجراءات فعلية لزيادة حصة المرأة في العمالة فاتخذت بعض الدول خطوات تتمثل بجعل قوانينها وسياساتها تتمثل للاتفاقيات الدولية وقد جرى ذلك بوجه خاص منذ مؤتمر بكين وعلى سبيل المثال لا الحصر قامت اليابان بالتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية الخاصة بالعمل ذوي المسؤوليات رقم 156 واصبحت سارية المفعول في حزيران 1996 ، وعدلت قانون كفاءة الفرص وقانون اجازة رعاية مدة الحمل حتى بلوغ وليدها عامهُ الأول و ادى ذلك الى ارتفاع عدد النساء في القوى العاملة وكذلك الحال في العراق [24].

وعلى الرغم من أن حصة العمالة ازدادت وتطورت إلا أن التفاوت بين الجنسين في سوق العمل فيما يتعلق بنوع العمل وظروفه ازداد أيضاً مما أثر بدوره بوجه خاص في الظروف المعيشية للمرأة الفقيرة في العالم ولا سيما في القطاع الزراعي ، ويمكن أن نرى أن قدرات متدنية القيمة نظراً لعملها المتزايد في قطاع الخدمات واشتغالها بالأعمال المؤقتة أكثر من الرجال وتفشي الأمية التي تحد من قدراتها على معرفة حقوقها الاقتصادية واستمرار العقليات المنحازة ضد المرأة في

---

[22] هيثم فيصل علي محمود الاحبابي ، مبادي حقوق الانسان والمرأة العراقية ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 81 .

[23] - الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المرأة عام 2000 المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين الدورة الثانية (3-7 آذار عام 2000 البند الثاني من جدول الأعمال ، ص 110)

[24] - ميثم فيصل علي محمود الاحبابي ، نفس المصدر ، ص 83 .

القطاع العام والخاص وتراخي الأنظمة الحكومية الامر الذي ادى في استمرار تدني مستويات المرأة الوظيفي قياساً الى مستويات الرجل بالمهارة نفسها[25].

لقد اعترف منذ زمن طويل بأن العمل والحقوق المتعلقة بالعمل عنصر هام في النضال من أجل ما للمرأة من حقوق، وهكذا اخضعت منظمة العمل الدولية جزءاً كبيراً من معركتها حتى الآن على المستوى الدولي لهذا المبدأ ، وقد استندت المادة (11) الى كثير من الحقوق التي طالبت بها منظمة العمل الدولية للمرأة وتعزيزها فالمادة (11) تنصح على إنهُ يجب أن تتمتع النساء بالحق الأساسي من حقوق الأنسان وهو الحق في العمل ، وتعمل كذلك على ضمان الدول الأطراف بغية امكانية أن تضمن للمرأة نفس ما للرجل من حقوق متعلقة بالعمل وفرص العمل ، ويجب أن يكون للمرأة الحق في حرية اختيار في انتقاء المهنة ، ولا ينبغي أن توجه المرأة تلقائياً على العمل الذي لا يتناسب وإمكانياتها البدنية والعقلية ، كذلك يتعين عليها أن تعمل من أجل ايجاد انماط اجتماعية وثقافية تمكن جميع افراد المجتمع من قبول وجود النساء في انواع كثيرة من المهن والعمل من أجل تحقيق ذلك ، حيث يحتشد الفقراء في شرائح من سوق العمل يسهل فيها ايجاد الوظائف ولكنها أعمال غير مستقرة وذات مردود ضئيل ولا تحظى بالحماية ، فالفقر يرتبط بعدم المساواة في الوصول الى الاستخدام في سوق العمل ففي البلدان قلة هم اعضاء القوة العاملة الذين يحظون بعمل مأجور منتظم [26].

إن فقر النساء مرتبط بنماذج استخدامهن فأعداد كبيرة من النساء تحرم من العمل المأجور وكذلك تحشد فئات كبيرة في الوظائف ذات المردود المتدني التي لا تعرف انتظاماً ولا استقراراً ولا تسري عليها قوانين العمل والحماية الاجتماعية فالعديد من النساء يعملن في الاقتصاد غير المنظم أو يسود عمل الكفاف وتتسم تدفقات الدخل والضمان الاجتماعي بعدم الانسجام والانتظام نوعاً ما مع متطلبات الحياة وواقع العمل وهي السمة التي تبرز في المجتمعات ، وتشير البيانات الى ارتفاع معدلات البطالة عند النساء أعلى ما هي عند الرجال وقد تصل الى ضعف النسبة مما هي عند الرجال ، ففي كينيا وصلت نسبة النساء (24,10%) مقابل (11,7%) عند الرجال ، وتصل في البرازيل الى (31%) للنساء مقابل (11%) عند الرجال ، إن اعمال النساء لا تزال

---

[25]- نضال حكمت عويد ، الاستقلال الاقتصادي للمرأة العاملة وأثره على مكانتها ومشاركتها في اتخاذ القرار داخل الاسرة ، دراسة ميدانية مقارنه في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى قسم الاجتماع ،كلية الآداب ،جامعة بغداد، كذلك ينظر في نفس الموضوع فريال بهجت عزيز ،عمل المرأة واثره على دورها في الاسرة ، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة عين شمس ، كلية الاجتماع ، 1981 ، ص 4 .

[26]- مكتب العمل الدولي ، رزمة تدريسية من ندوة الوحدات حول المرأة والفقر والاستخدام ، جنيف ، 1999 ، الوحدة التدريسية الثالثة ، ص 39 .

محصورة في عدد ضئيل من المجالات والوظائف الأنثوية التي يترتب عليها أجر أقل واحترام أدنى وجهد قد يكون كبير لا يلائم عمرها ، كما هو العمل في الزراعة والمبيعات والخدمات الاخرى [27].ورغم المعاهدات والاتفاقيات والجهود الدولية التي تطالب بالنهوض بالمرأة واحقاق حقها إلا أن هناك تمييزاً واقعاً ضد المرأة وهذا الواقع الذي تعيشهُ المرأة في كثير من الدول سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، مما يدل هذا على وجود هوة وفجوة لا يمكن اغفالها بين عمل المرأة وعمل الرجل من حيث نوع العمل وظروف العمل ، وإن التمييز بين الجنسين ما زال قائماً وإن كان متفاوتاً من مجتمع الى آخر لاختلاف مدى التطور العلمي والثقافي والأيدولوجيات المتبناة فيه . فاتفاقية المساواة في الأجور لعام 1951 رقم (100) والتي تتلخص احكامها في العمل على تحقيق المساواة في الاجور بين النساء والرجال في الأعمال المتساوية القيمة وأن تتكفل الحكومات بتطبيق هذا المبدأ على العاملين والعاملات [28].

إن المرأة تعيش في عالم تسطير عليه العادات والتقاليد والتي تتسبب في محاصرة المرأة في الأنجاب والعناية بالصغار وعمل البيت وهذا ما أدى الى انحصار ولوجهن الى الاستخدام المأجور كما أن لضخامة المسؤولية المترتبة على عاتقهن في الاعمال المنزلية والانجابية ترتد على حركتهن داخل الاعمال المأجورة المنتظمة لذلك فهن يمارسن أعمال لا تتطلب مهارات وعليه يتقاضين اجور متدنية [29].

إن مفهوم عمل المرأة لا يزال محدوداً في المجتمع وقاصراً على مساعدة الأب أو الزوج اقتصادياً وهذا يؤدي الى أن يضل العمل في حياة المرأة مرهوناً بأراده الرجل وحاجته الى هذا العمل ، فإذا اصبح الرجل في غير حاجة الى عمل المرأة أو إذا شاء أن لا تعمل لسبب من الأسباب فهو يفرض عليها البطالة أو الخدمة داخل البيت فقط ، لهذا السبب لا يصبح في نظر المرأة أو نظر المجتمع حقاً أساسي (العمل أحد حقوق الانسان) وهذا يقود الى سهولة الاستغناء عن النساء العاملات عند الضرورة أو فرض العمل الموسمي عليهن بأجور أقل من الرجال أو عدم الاهتمام

---

[27]- هيثم فيصل علي محمود الاحبابي ، مصدر سبق ذكره ، ص85

[28]- مكتب العمل الدولي ، الوحدة التدريبية السادسة ، ص12-13 ، الأمم المتحدة ، إذاعة الأمم المتحدة ، المرأة على مشارف عام 2000 ، المرأة في معركة القضاء على الفقر ، 1999، ص9 .

[29]- choah jayati ; trands in female Enployment in developing countries; Emerging issues in back ground paper human development roport 1995 , new york UNDP ,1995 ,p 36 .

بالتدريب الكافي وحرمانهن من الأعمال الهامة أو الرئيسة بحجة إنهن قد يتركن العمل ، أو الدعوة الى عودتهن الى البيت أو العمل بنصف الاجور [30].

وتشير بيانات مسح التشغيل والبطالة لعامي (2003 ، و 2006)الى أن اكثر من ضعفي النساء يعملن بأقل من 25 ساعة في الاسبوع مقارنةً مع الرجال خلال الفترة (2003 ، 2008) مما يشير الى وجود فجوة لصالح النساء وهو متوقع في ضوء تدني معدلات العمالة لدى النساء وارتفاع بطالتهن بالإضافة الى محدودية فرص العمل لهن ، فقد أشارت نتائج مسح التشغيل والبطالة الى ارتفاع معدل العمالة الناقصة وهم السكان الذين يعملون بأقل من 25 ساعة في الاسبوع بنسبة (22%) من (2002 الى 2008) حيث ارتفع المعدل من (22,5%) في عام 2003 بواقع (40,2%) للنساء ،والجدول الآتي يبين ذلك .

جدول رقم (3)

يبين معدل العمالة الناقصة للأعمار(15 سنة واكثر) حضر وريف خلال الفترة 2003- 2008 في العراق[31].

السنة	معدل العمالة الناقصة								
	حضر			ريف			المجموع		
	إمرأة	رجل	مجموع	إمرأة	رجل	مجموع	إمرأة	رجل	مجموع
2003	26,4	14,0	15,7	62,5	29,2	36,2	40,2	19,4	22,5
2006	35,0	20,9	23,2	70,8	28,6	43,4	53,6	22,6	21,0
2008	27,4	19,0	20,2	77,5	21,7	43,0	53,1	22,4	28,7

إن نشر الوعي الثقافي والاجتماعي في المجتمع يعمل على دعم حالة الاقتصاد للمجتمع والفرد على حد سواء إذا كان رجل أو إمرأة ، وإن نظرة المجتمع حول العمل لا بد لها من أن تكون

[30] المرأة والتنمية في الثمانينات بحوث ودراسات الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية ، الدكتور يحيى فايز الحداد ، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، الكويت ' 1982 ، ص140 .

[31] - ينظر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي لتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة للأعوام 2003،و2006 ، 2008 .

نظرة واقعية فكثير من الأعمال والمهن التي تعمل فيها وعلى سبيل المثال هناك أعمال لا تجلب اليها ادنى مستويات العمل وبعض هذه الاعمال قد يؤثر في مستقبل الفرد كالعمل في تنظيف دورات المياه ، والتسول بالنسبة للفتيات في الكراجات ، أو عند تقاطع الاشارات ، كلها اعمال تجلب الدونية والاهانة لمن يمارسها ،وعليه على المجتمع أن يعمل على ثقافة الآخر حول مثل هذه الاعمال والتوجه الى اعمالاً اخرى يجد الانسان سواء كان رجلاً أم إمراة قيمته وكرامته عندما يزاولها . وتشير المؤشرات الواقعية الميدانية الى وجود بطالة عارمة للنساء وخصوصاً فئة الشابات ، حيث تتسع الفجوة في نسبة المشاركة في فجوة العمل بين الشابات (15-24سنة) مقارنة بالشباب ، فقد انخفضت نسبة البطالة بين الشابات بمقدار (8,6%) نقاط لتبلغ (28,6%) خلال عام 2008 بعد أن كانت (27,2%) خلال عام 2004 ، بالمقابل انخفضت نسبة البطالة بين الشباب خلال عام 2008 بمقدار 14,9%) نقطة لتبلغ (31,1%) بعد ان سجلت (46,0%) خلال عام 2004 ، وتدل بيانات عام 2008 الى وجود تباين بين معدلات بطالة الشباب في المحافظات ويتراوح معدل بطالة الشابات في المحافظات ومنها بابل (13,2%) ، و(83,5%) في محافظة ذي قار مقابل معدل بطالة الشباب بين 22,5%) في العاصمة بغداد ،و(55,5%) في محافظة ذي قار كذلك ، وبالإضافة الى محافظة ذي قارتشير البيانات الى اعلى نسب معدل البطالة هي في البصرة (64,8%) للشابات ، و (38,4%) للشباب ، وفي نينوى (61,5%) للشابات و (40,2%) للشباب ، وفي المثنى (17,7%) للشابات و(40,8%) للشباب ،وفي ميسان (24,4%) للشابات و (38,6%)[32] للشباب والجدول ادناه يوضح ذلك .

جدول رقم (4)

يوضح معدل البطالة لدى الشباب (15-24سنة) حسب المحافظات خلال الفترة 2004-2008(نسبة مئوية)[33].

المحافظة	2004			2006			2008		
			مجموع	إمرأة	رجل	مجموع	إمرأة	رجل	مجموع

[33]- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة لعامي 2004و2006 لا يتضمن اقليم كردستان ، مع مسح التشغيل والبطالة لعام 2008 مضافاً لإقليم كردستان (غير متوفر حسب ما ذكر في المصدر)

	إمرأة	رجل							
نينوى	65,3	48,5	48,2	46,2	42,9	43,5	61,5	40,2	41,9
كركوك	27,3	32,5	30,0	15,8	17,4	16,8	22,5	21,2	29,6
ديالى	28,4	46,8	46,0	49,8	30,5	32,5	31,8	32,4	32,1
الأنبار	27,8	55,0	51,2	00	00	00	16,2	28,9	25,7
بغداد	50,1	51,7	51,0	21,2	25,2	26,4	25,5	22,5	22,2
بابل	9,3	42,7	32,6	13,8	25,6	21,4	13,2	24,1	20,2
كربلاء	14,8	24,0	22,4	42,6	20,1	31,1	49,0	24,9	27,9
واسط	6,1	29,4	21,5	16,1	12,2	14,0	15,1	24,4	22,1
صلاح دين	11,1	27,8	32,2	12,6	25,1	29,1	10,9	23,4	28,7
النجف	22,9	35,2	32,8	41,7	30,5	32,2	37,5	26,1	26,9
القادسية	16,2	40,8	27,7	41,7	27,4	36,9	22,1	27,7	26,6
المثنى	9,2	50,2	42,5	28,3	34,2	22,2	17,7	40,8	38,4
ذي قار	56,6	70,9	69,8	81,1	42,7	48,6	82,5	55,4	59,1
ميسان	62,0	46,3	48,0	54,0	32,5	36,9	24,3	38,6	27,7
البصرة	25,8	33,7	32,9	41,0	28,1	29,6	64,8	28,4	29,9
المجموع	37,2	46,0	43,8	32,5	29,6	30,1	28,6	31,1	30,1

إن الحديث عن حقوق المرأة وتكافئ الفرص في العمل ومجالات الحياة الاخرى يحتاج الى معرفة الكثير من القضايا المتعلقة بالحقوق الخاصة والعامة ، ولأن المجتمع العراقي مجتمع غير متجانس ويغلب عليه الطابع القبلي الذي تسودهُ العادات والتقاليد التي تضعف المجتمع من خلال الفهم العميق

والمتشدد للتعامل بموجبها ، لذلك لا بد أن تكون هناك قراءة مرتبطة بواقع التطور الذي تشهده الامم انطلاقا من أن الاسلام بوصفه نظرية عالمية وذات ابعاد عالمية أقر حقوق الانسان قبل غيره من النظم والاتجاهات الفكرية الحديثة وإن هذا الاقرار نابعاً من التصور القرآني لكيفية تعامل الانسان مع الحياة ومع مستقبله الأخروي ، وهو يلتقي مع الآخرين بأن هناك حقوقاً تولد مع الانسان وتعد جزأ مكملاً من شخصيته لا يمكن تجاوزها كونهُ احدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها فلسفة الوجود الانساني في الارض ، وإن إقرار الإسلام بحقوق الانسان لا يعني إنهُ يلتقي مع الاتجاهات الحديثة المنادية بحرية الانسان المطلقة في كل شيء وإنما وضع ضوابط تحدد العلاقة بين الفرد والمجتمع بما يضمن سلامة الفرد والمجتمع عند استخدام الفرد لمثل هذه الحقوق .

المبحث الثالث : دوافع خروج المرأة الى ميدان العمل

إن خروج المرأة الى العمل خارج المنزل لقاء أجرله مدلولهالاقتصادي، والاجتماعي، والذاتي والسياسي ، وهي كلها عوامل متشابكة بعضها ببعض ، ولقد ركزنا على العوامل الأساسية التي تدفع بالمرأة للخروج الى ميدان العمل الخارجي وتتمثل أساساً بما يلي :

أولاً : الدافع الاقتصادي .

لقد بينت اغلب الدراسات في هذا المجال إن أهم دافع لخروج المرأة الى العمل هو الحاجة الاقتصادية ، فخروج المرأة للعمل ضرورة استلزمتها الحاجات المتزايدة للمجتمع ،وإن مقتضيات الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها مختلف الأسر تفرض على المرأة الخروج لميدان العمل كون الاحساس بأهمية العمل كوسيلة للحصول على النقود اللازمة لرفع مستوى معيشة الأسرة كان من أهم العوامل التي جعلت المرأة تتمسك بالعمل الخارجي [34].

إن السيرة الاقتصادية للمرأة العراقية مع كل ما تحمل من تطورات سلبية أو ايجابية تعكس في حقيقة الأمر تأثيرات التغيرات الرئيسة في حياتها وهي : موقف الدولة الراعي إدارة ومؤسسات ، والمرجعية الثقافية من حيث نظرتها الى قيمة وعمل المرأة ومدى مشروعيته ، والقدرات التمكينية للمرأة وتصوراتها عن ذاتها .

[34]- علياء شكري وأخرون ، المرأة في الريف والحضر . دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1988، ص288 .

وإن كل ما يذكر عن فرص عمل المرأة سواء في القطاع الرسمي ، أو المختلط ،أو الهامشي لا يلغي حقيقة إن أمن المرأة الانساني في المجال الاقتصادي تعرض وما يزال لانتهاكات كبيرة ، فالمرأة في ذلك القطاع لا تحظى بأي نوع من الضمانات كما إن بطالة المرأة بعمر (15 سنه فأكثر) تؤكد إن نسبة المرأة العاملة تشكل نسبة قليلة قياساً بنسبتها في المجتمع حيث تشكل (19,6%) مقابل (14,3%) للرجال وهي بذلك لا تشكل سوى (18%) قوة النشاط الاقتصادي في البلاد [35].

وهذا التقصير في النظرة لعمل المرأة راجع الى تقييم اتجاهات الأسرة السلبي نحو عمل المرأة على أساس تكوينها الجسدي الذي يجعلها (عورة) وكائناً ضعيفاً لا بد للرجل من حمايته ، مما يجعلها تابعاً لهُ ويحد من فرص التمكين واكتساب الخبرات الجديدة والمناسبة لها .

ويذكر التقرير الذي اعده الصليب الأحمر (اللجنة الدولية) الذي يثير الكثير من القلق حول تصاعد الفقر في العراق ، حيث يذكر إن هناك مليون امرأة عراقية يكافحن لتأمين الطعام لعائلاتهن بالاعتماد على المساعدات الخارجية ويذكر التقرير إن النساء في العراق هُن من الأشد تضرراً من سنوات الحصار والنزاع المسلح الذي يشهدهُ البلد ، حيث يشير التقرير إن (70%) من النساء العراقيات ينفقن أكثر مما يكسبن وإن (40%) من الأسر أرسلت أبنائها بعمر (13-14) سنه الى العمل [36].

إن مصادر الفقر في العراق عديدة لعل في مقدمتها الحروب والاحتلال وانهيار مؤسسات الدولة والنزاعات الطائفية والارهاب كل ذلك كان أسباب واقعية للبحث عن العيش بكافة الوسائل ، وكان العمل الهامشي للمرأة العراقية بمثابة عملية جراحية قد تكون آثارها سلبية إذ أن ذلك مع ما يوفرهُ من مصدر دخل بسيط ومن تمكين المرأة من بناء تصورات ايجابية عن ذاتها واستقلالها ، إلا أنهُ دفعها الى المزيد من التهميش لربما يؤدي الى ترك دراستها ، أو تأجيل زواجها ، وتعرضها لشتى أنواع المضايقات علاوة على أنهُ عمل غير مضمون أو مكفول وأن كل أنواع العمل الهامشي لا تدر إلا دخلاً محدوداً .

وكان للحرب العراقية الايرانية التي اندفع الى نيرانها آلاف الرجال وفرت فرصاً للمرأة سواء لقيادة الاسرة أو للعمل تعويضاً عن غياب الزوج ، أو الأب [37].وفي منتصف سنين هذه الحرب

---

[35]- د0 كريم محمد حمزة ، عوامل ومؤشرات انتهاكات الأمن الانساني للمرأة العراقية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 98 ، بغداد ، العراق ، 2013 ، 659 .

[36]- د. كريم محمد حمزة ، مشكلة الفقر ، مصدر سبق ذكره ، ص117 .

[37]- د. كريم محمد حمزة ، مصدر سبق ذكره ، ص679 .

أصدرت الدولة تعليمات تخص الترشيق الاداري الذي أدى الى الغاء دوائر ومؤسسات عديدة وأحال الكثير من العاملين على التقاعد ، ومع فرض الحصار الدولي على العراق عام (1990) ونشوب حرب الخليج الثانية ، وتدني الدخول وضعف العملة المحلية بدأ الفقر ينشب بأظافرهُ في حياة الاسرة عموماً والمرأة خصوصاً إذ اتسع نطاق عملها في السوق الهامشية وفي ممارسة مهن شاقة حيث تلاحظ آلاف النساء في معامل الطابوق والعشرات الأخريات يسيرن وراء الحاصدات الزراعية لالتقاط السنابل والبذور التي تقع من الحاصدة الز راعية ، واخريات ينتظرن في مساطر النساء ، أو يمارسن الخدمة المنزلية ، ومنهن من يفترشن الرصيف لبيع الملابس العتيقة وبعض الحاجيات المستهلكة التي يحصلن عليها بطريق (الصدقة) أو التصدق ، واشكال اخرى مؤلمة ومحرجة في نفس الوقت كانت ولا زالت تمارسها المرأة العراقية وأصبحت الحصة التموينية ضرورة لحماية الأسر العراقية من مجاعة محتملة [38].

وهناك دراسات اخرى اثبتت أن خروج الأم للعمل كانت نتيجة الحاجة الاقتصادية ، والمقصود بالحاجة الاقتصادية هو حاجة الام الملحة لكسب قوتها بنفسها أو حاجة اسرتها لدخلها ، بمعنى أنه لا يمكن للأسرة أن تستغني عن عملها والعمل بالنسبة للمرأة كما تقول فرانسو جيرو((François Djieou ضرورة وليس تسلية ، بل ضرورة حياة أو الحياة نفسها [39].

وتشير مليكة الحاج يوسف إنهُ في عام 1956 اجرى استفتاء في الولايات المتحدة الامريكية يسمى استفتاء بيدجون (Bidjoun) على ثلاثة آلاف وثمانمائة (3800) سيدة يعملن عضوات في الاتحادات ، فتبين من خلال ذلك إن ثلاثة أرباع 4/3 المجموعة يعملن أساساً من اجل إعالة الأسرة [40]. ويمر العالم اليوم بمرحلة اقتصادية جداً صعبة ، لذلك يعتبر عمل المرأة هام جداً فهي بداخلها تساهم في تحمل مسؤوليات البيت ومساندة الزوج ، وكما تضيف كاميليا عبد الفتاح في كتابها سيكولوجية المرأة العاملة إن هناك دراسة اجريت في المغرب عبرت فيها النساء على أن الدافع الاقتصادي هو الذي يدفعهن الى العمل ، وتضيف أنهُ في تقرير "شوستيك" عام 1953 إنهُ تبين من نتائج المسح الذي تم على خمسة آلاف (5000) إمرأة حديثة التخرج إن ثلثي 3/2 مجموعة المتزوجات اللائي كن يعملن إنما يعملن من اجل مساندة دخول أزواجهن ، كما تبين في دراسة

---

[38]- كريم محمد حمزة ، الحصار الاقتصادي ومشكلة الفقر ، دراسة سوسيولوجية لحالة المجتمع العراقي مقدمة لجامعة الدوال العربية ، آذار ، 1999، صفحات متعددة .

[39]- حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 80 .

[40]- مليكة الحاج يوسف ، اثر عمل الأم على تربية أطفالها ، دراسة ميدانية لبعض الأمهات العاملات بمدينة الشراقة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 .

ياروا (yarrow) كما اشارت اليها مليكة الحاج يوسف " إن (20%) من الأمهات يعملن من أجل توفير أهداف صحية وثقافية لأفراد الأسرة [41].ونشرت مجلة الأمن والحياة في عددها 144 دراسة للباحثة تماضر زهري حسون حول تأثير عمل المرأة على التماسك الأسري وتوصلت الى أن الرغبة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيس الذي دفع اغلبية السيدات لمزاولة عمل مأجور خارج المنزل ، خاصةً اللواتي ينتمين الى الطبقات ذات الدخل المنخفض والمتوسط بنسبة تفوق (88%) [42].

وعلى صعيد الدوافع الاقتصادية لمشاركة المرأة في سوق العمل العراقي إنهاغير متناسبة مع التغيرات الاقتصادية ، بمعنى إن مشاركة المرأة لا تزيد بشكل متناسب مع توسع الاقتصاد ، ولا تنقص بشكل مناسب مع الانكماش الاقتصادي على العكس من مشاركة الرجال التي تتغير بشكل مناسب الى حد بعيد في الناتج المحلي الاجمالي [43].

ومن الواضح أنهُ لا يوجد نسق يبين معدل تغير مشاركة النساء ومعدل التغير في الاداء الاقتصادي وهذا يرجع الى التهميش والاقصاء الذي تتعرض له النساء في سوق العمل ، وتشير خديجة المشهداني الى أن احدى الدراسات تذكر إن " العمالة الهامشية " احتلت مكاناً واسعاً في الحياة الاقتصادية في المدن العربية وهي أعمال ذات مدخولات قليلة وغير منتظمة ولا شك إن هذه الاعمال تختلف بحسب درجة انفتاحها للراغبين وحجم اقبال الاشخاص وجنسهم وسنهم ومما يميزها إنها لا تحتاج الى مهارات علمية وتقنية تذكر مما يجعل معظمها مفتوحة لمن يرغب ممارستها ، ويبرز السن والجنس كأهم أساس للتمييز في اشتغال هذه الوظائف ، ولكن ما يجعل هذه الاعمال غير مرغوب فيها هو كثرة ما تستهلكه من وقت مقابل أجر زهيد نسبياً [44]. وإن اضطرار الحاجة وعدم وجود البديل هو أهم العوامل أو الدوافع التي تجعل العاملين وخاصةً النساء الى ممارستها ، ولا يخفى على احد إن زيادة العاملات في هذه المهن يترتب عليه آثار اجتماعية خطيرة لعل أبرزها حرمان هذه الفئات من مكاسبها وحقوقها القانونية وخصوصاً الضمانات الاجتماعية التقاعدية ، ومرتبات نهاية العمل ، فضلاً عن تغيير بيئة العمل نفسها حيث تختلف قيم الزمن

41- مليكة الحاج يوسف ، نفس المصدر ، ص58 .

42- تماضر زهري حسون ، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي ، مجلة الأمن والحياة ، العدد، 144 ، أبريل ، 1994، ص50 .

43- د. عدنان ياسين مصطفى ، الفقر والمشكلات الاجتماعية ، مجلة دراسات اجتماعية ، (قسم الدراسات الاجتماعية- بيت الحكمة بغداد عدد خاص الفقر والغنى في الوطن العربي ، العدد11 السنه الثالثة 2001 ، ص81

44- خديجة المشهداني ، نفس المصدر ، ص29 .

والعلاقات بين العاملين وصيغ التعامل مع قوى السوق مما يشكل نمطاً من التنشئة الاجتماعية – الاقتصادية [45].

ثانياً: الدافع الاجتماعي .

إن الدافع الاجتماعي هو الآخر من بين الدوافع الأساسية التي جعلت المرأة تخرج الى ميدان العمل الخارجي فمنهُ يُسمح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية ، وإبداء آرائها المختلفة ومن ثم فرض وجودها في المجتمع مما يسمح لها أن يكون لديها سلطة ، كما إن الشعور بالمسؤولية لدى المرأة العاملة وفرض ذاتها اجتماعياً يظهر جلياً في مشتريات البيت (تأثيث البيت) وذلك حتى تثبت دورها في الحياة الأسرية .

إن خروج المرأة للعمل وسع من دائرة واجباتها ومساحتها الاجتماعية ، بحيث ساهم نمو وعيها الثقافي وارتفاع مستواها العلمي الى تغيير وجهة نظرها حول المسائل الأسرية إذ اصبحت تشارك في كل صغيرة وكبيرة تهم الحياة الاجتماعية لها ولأبنائها ، فيمكنها أن تأخذ قرارات قضاء العطل وتسيير ميزانية اسرتها بجزء من مرتبها ومن ثم تحسين ظروف الحياة الاجتماعية للأسرة .

ويذكر إن ظاهرة خروج المرأة للعمل تختلف باختلاف طبيعة المجتمع ، وظروفه الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية ، إذ ترتفع نسبة النساء العاملات في الدول الغربية المتطورة بينما المجتمعات العربية تتميز بسيطرة القيم والتقاليد على الحياة الاجتماعية ، فبالرغم من انتشار التعليم ودخول المرأة الى الجامعات والمعاهد العليا إلا أن عملها خارج البيت ينظر اليه على إنهُ غير ضروري كونها تركت مسؤولياتها الهامة التي تتمثل في العمل المنزلي ورعاية الأطفال وتربيتهم ، إذ أصبحت غير قادرة على التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية والتزاماتها المهنية .وإنهُ من الشائع عند العرب تحمل المرأة العاملة للأعباء المنزلية إضافة الى توفير الخدمات الاخرى من شراء الاحتياجات الغذائية اليومية والاستهلاكية للأسرة ووصاية الأطفال والاشراف على شؤون البيت ، إضافة الى الروتين اليومي من تحضير وجبات الغذاء والغسل والكنس ومتابعة مذاكرة الأبناء وغيرها من اعباء الحياة اليومية التي تزيد من إرهاق المرأة وقد تؤثر في نشاطها الاقتصادي ووضعها النفسي

إن إعداد المرأة للحياة العملية ضرورة حتمتها إرادة التغيير الاجتماعي والحضاري في المجتمع العربي ، وهذا يتم بتهيئة المحيط الاجتماعي مثل زيادة الاستثمار وطرح نماذج جديدة لتحقيق التغير الاجتماعي والتنمية ويتم ذلك بإزالة التقاليد البالية والاحكام المسبقة والقضاء على الأمية ورفع المستوى الصحي والمعاشي ووضع التشريعات التي تمنح المرأة حقوقاً مساوية للرجل . ومن

[45]- د. عدنان ياسين مصطفى ، الفقراء والمشكلات الاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ، ص74 .

هنا يتضح إن المرأة في العمل ترتدي قناع القوة فتظهر بإمكانات القيادي الناجح والقيادية الذكية وإن كانت تتعارض مع صورتها التي تظهر فيها بالمنزل وبذلك فإن الصورة الحياة الواقعية تتطلب من المرأة أن ترتدي قناعاً يختلف عن الموقف الآخر [46].

ومن أجل الفهم الصحيح لظاهرة العمالة الهامشية للنساء وضع الظاهرة المدروسة ضمن سياق العوامل الاجتماعية المؤثرة فيها والتي من خلالها نستطيع معرفة الاثر الذي تتركه البيئة الاجتماعية واستجاباته لمختلف المواقف والظروف حيث تمارس البيئة المحيطة بالفرد دوراً مهماً في شخصيات الأفراد ونمط سلوكهم واستجاباتهم المختلفة ، ومما يؤكد دور البيئة الاجتماعية في تشكيل الاتجاهات العقلية والعاطفية للفرد وتحديد نمطه السلوكي إنهُ إذا ما احتوته هذه الاتجاهات يكون قادراً على معرفة اهدافها الخاصة وطرق وسائل تحقيقها.

فطرق الحكم على الأمور وكيفية تفسير الظواهر المختلفة، ونوعية القيم السائدة إنما تعكس الاتجاهات العقلية والعاطفية السائدة في المجتمع [47].

ومما لا شك فيه إن كبر حجم الاسرة مع تدني المستوى الاقتصادي لها يترتب عليه نتائج سلبية على معيشة أفرادها وغالباً ما تكون هذه الاسر ممتهنة لعمل أو حرفة معينة تتناقلها عبر الأجيال (الوراثة المهنية) وهذه أحد الصفات التي يتصف بها الفقراء [48]. ويمكن أن نقول بأن ظاهرة عمالة النساء ضمن مفهوم دراستنا الحالية ظاهرة مجتمعية يمكن وضعها ضمن إطار العوامل المؤثر فيها من كافة جوانب الحياة الاجتماعية ، حيث ساهمت العديد من العوامل الاجتماعية الخاصة بالمجتمع في استفحال ظاهرة العمالة الهامشية للنساء ومنها الحروب والنزاعات الخارجية والداخلية التي يعيشها المجتمع العراقي والتي ادت الى نزوح مئات الآلاف من الأسر العراقية داخلياً وخارجياً بسبب الاقتتال الطائفي الذي ولد الفقر والحرمان الذي يعتبر سلسلة مكملة للحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي منذ عام 1991 هذا المشهد المأساوي دفع بالأسر الفقيرة بالعراق الى أن تبحث عن مهن مستحدثة أو تعمل في مهن غير تنافسية كونها مهن هامشية ومذلة وفيها نوع من التحقير الاجتماعي لأجل الاستمرار فيها وكسب قوت البطون لا غير ، كل هذا ورغم قناعتها بعدم وجود مردود اقتصادي من عملها وقناعتها بأن عملها غير مجدي من الناحية الاقتصادية (تدني الأجور) لكنها ترضى بأقل القليل وتخرج للعمل منذ فجر الصباح الى

---

[46]- د. أحمد زايد وآخرون ، المرأة وقضايا المجتمع ، مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002، ص363 .

[47]- د. قيس النوري : الانثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة ، مصدر سبق ذكره، ص 108 .

[48]- خديجة حسن جاسم المشهداني ، مصدر سابق ، ص41 .

مغيب الشمس وهي تجول في الشوارع ، أو تجدها وسط مصانع النفايات ، أو تفترش الأرصفة ، أو في الحقول ، أو في محطات البنزين لكي تحصل على قوت يومها الزهيد الذي لا يتعدى دنانير معدودة .

ثالثاً : الدافع الذاتي :

تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية وكذلك حب الظهور ، وتحقيق المنفعة الشخصية هي دوافع اخرى لخروج المرأة الى سوق العمل ، حيث تبين في دراسة فردينانند زفيج (F. Zwweig) " إن المرأة تخرج للعمل تحت إلحاح الضغط الانفعالي لشعورها بالوحدة أكثر من خروجها الى العمل تحت ضغط الحاجة الاقتصادية [49].وهذا الشعور يعتبر بالنسبة للمرأة العاملة وسيلة لتأكيد وإبراز شخصيتها كفرد في المجتمع ، لهُ حقوق وواجبات باعتبار أن هذا العمل الخارجي وسيلة لاكتساب مكانة هامة في المجتمع عامة والأسرة خاصة، وواقعاً إن العمل يطور شخصية المرأة ويجعلها تكتشف نفسها ومحيطها ، وتشعر بأنها فرداً منتجاً مفيداً ، وإنها تستطيع أن تجابه الحياة لو اضطرت الوقوف بمفردها ، وعليه ولأسباب مختلفة كالميل الشخصي ، والرغبة في تحقيق الذات ، والحاجة الى تحسين المداخيل العائلية وضرورة مساعدة الأسرة ، باتت النساء تدخلن وبأعداد متزايدة الى ميدان العمل المأجور .لقد تقرر في البحث الذي أشارت اليه مليكة الحاج يوسف والذي قام به " لانكشير (Lankachir) إن بعض الأمهات يلتحقن بالعمل لأسباب اخرى ، كالرغبة في الخروج ، والشعور بالرضا عن العمل ، واتفاق العمل مع ميولهن ، ويشير كذلك إنهُ من الخطأ أن ننظر الى العمل على إنهُ مجرد مصدر الإيراد فحسب ، بل هو مظهر من مظاهر النشاط الإنساني ، فالفرد غير العامل ، هو إنسان فارغ الحياة ، ولذلك كان من الخطأ الفادح اعتبار المرأة مخلوق فارغ الحياة ، فهناك من السيدات يزاولن عملهن حتى بعد الزواج لا حاجة الأسرة اليه ، ولا لحاجتها لذلك ، بل للعمل ذاته ، وللخروج من بين جدران البيت ، وفي هذا الصدد ترى الباحثة إن العمل وسيلة لتحسين الوضعية المادية للمرأة وفي الوقت نفسه وسيلة لخروجها من جدران البيت والانغلاق بمعنى أنه يوسع المجال الاجتماعي ، حيث يخرجها الى مكان حضاري جديد [50].وبهذا الصدد أيضاً تشير كاميليا عبد الفتاح لدراسة فيشر (watcher) لـ (100) عائلة من الأمهات اللاتي تخرجن من الكليات في نيويورك ،تبين إن نصف مجموعة اللاتي يعملن يشعرن بالملل والضجر اثناء وجودهن بالمنزل ، وإن خدمة الأطفال والقيام بالأعمال المنزلية أصبحت اعمالاً

---

[49]- حسين عبد الحميد ، أحمد رشوان ، مصدر سبق ذكر، ص 99

[50]- مليكة الحاج يوسف ، مصدر سبق ذكره، ص102 .

روتينية ، وإن هناك الكثير من النساء يعملن من أجل لذة العمل وما يحققه من اشباعات نفسية أكثر من اولئك اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية [51].

وفي ما يخص الصعيد الواقعي لدراسة العوامل الذاتية أو النفسية لعمل النساء بمهن هامشية ربما تعانى رفضاً من المجتمع أو على أقل تقدير توصم بأنها أعمال معيبة وأحياناً تكون ممنوعة من قبل القانون ، ولا بد أن تشتمل تقييم الحالة النفسية للمرأة على اكتساب القواعد الاجتماعية الأخلاقية على أقل تقدير ، وفي بحث تبنى وجهة النظر التكاملية من خلال دراسة الظاهرة من زواياها المختلفة ,وكان من بين أهداف الدراسة معرفة المردود النفسي للعمل المبكر على النساء العاملات في بيئة لا تشجع أعمالهن أو تغض النظر على هذه الأعمال ، أو حتى تتعاطف مع مثل هذه الأعمال من اجل كسب الثواب أو غير ذلك إلا أن المردود النفسي لدى العاملات حسب تصورهن للعمل الذي يقومن به يختلف بدرجة واتجاه معاكس عن اتجاه الآخرين .

حيث تذكر أحدى العاملات إنها في الأيام الاولى لعملها في جمع علب المشروبات الغازية من القمامات كانت تتعرض لنوبات من الخفقان والتعرق بسبب الخجل ، وتشعر بأن كل المارة ينظرون اليها ويسمعونها كلام غير لائق وهكذا حال الأخريات ، ولكن بعد أشهر من ممارسة هذا العمل اختلف الحال وبدأت تخرج الأخريات من بناتها ، وأخواتها ، واقاربها من هذه المهنة ، وتذكر رغم ذلك ويبقى الأثر النفسي يؤلمني كوني أفكر بمستقبل أولادي وبناتي .

وعلى الرغم من ذلك ينبغي التأكيد بأنهُ لا يمكن عد جميع أشكال العمل سيئة أو غير مناسبة للنساء و إذ إن أغلب النساء يرحبن بفكرة العمل لأنها تعطيهن الشعور بالمسؤولية والنضج .

وتشير الدلائل الى تداخل الآثار مع بعضها بمعنى إن للمخاطر البدنية آثار نفسية وعلى سبيل المثال قد ينجم عن العمل في بيئة خطيرة التعرض الى حالات النزف الشديد والكسور أو أضرار جسدية اخرى (•) وحسب بل يتعرض الى القلق الشديد واضطراب النوم والطعام وأشكال اخرى من الضغوط النفسية [52].

---

[51]- كاميليا عبد الفتاح ، مصدر سبق ذكره ، ص 44 .

•- تذكر أغلب العاملات وخاصة الساكنات بالقرب من الطمر الصحي و أو العاملات في معامل الطابوق وخاصة من النساء الأرامل اللاتي يعانين من الأمراض الجلدية والحكة الشديدة والربو بالنسبة للعاملات في مصانع الطمر الصحي يذكرن للباحث الذي أخذ يتردد على المكان مرات عديدة بأنهن لايشعرن بالحياة وإنهن (ميتات) بحسب وصفهن لأحوالهن ودائماً يتذكرن أزواجهن الذين كانوا بجوارهن وفجأةً تعرضوا للاختناق الذي أدى الى وفاتهم كونهم كانوا يعانون من مرض الر بو القصبي الشديد ، كذلك الحال بالنسبة للعاملات في معامل الطابوق حيث يشعرن باليأس الشديد وأغلبهن يتعرضن للتسمم والرشح من عيونهن وأنوفهن ، كذلك أغلب أزواجهن توفوا بوقت مبكر بسبب الاختناق .

رابعاً : **الدافع التعليمي .**

من أهداف الاسرة لأبنائها أن تولي اهتماماً كبيراً ، وجهوداً معتبرة بالنسبة لتعليم الأبناء ومنهم المرأة من حيث تعليمها وتكوينها ، حيث اصبح تعليمها حامية لا مفر منها ، لإخراجها من بؤرة الأمية ، ولهذا كان لانتشار التعليم على نطاق واسع اثر مباشر في قلب المعايير التي كانت سائدة من قبل (••) فاندفعت المرأة الى المشاركة في مختلف الميادين جنباً الى جنب الرجل [53].

لقد اصبح عمل المرأة كتكملة للمشوار الذي قطعته في صيرورة حياتها التعليمية ، ومنهُ يبدو أن التعليم هو يساهم في توفير فرص التوظيف ، لأن مساهمتها في النشاط المهني يرتفع مع ارتفاع المؤهل العلمي الذي تحصل عليه بواسطة التعليم ، إذ انهُ بحصولها على الدرجات العلمية ، تستطيع تأكيد ذاتها بواسطة العمل الخارجي . وتوضح البيانات انخفاضاً في عدد السكان الأميين بين عام 1997 ، وعام 2005 مع ضيق الفجوة بين النساء والرجال ، كما تشير البيانات الى ارتفاع نسبة السكان الذين اكملوا المرحلة الابتدائية والثانوية والدبلوم والجامعية وأعلى مع ضيق الفجوة بين الجنسين في الفترة نفسها ، وقد حقق العراق انخفاضاً ملحوظاً في معدلات الأمية بمقدار (41%) خلال ثماني سنوات للفترة 1997-2005 وخاصة عند النساء ، ولكن على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد النساء الاميات ، ما زالت الفجوة في معدلات الأمية بين المرأة والرجل في العراق كبيرة ، وانخفضت معدلات الأمية عند النساء بمقدار (60%) ، وعند الرجال بمقدار (65%) عن عام 1997 لتبلغ أمية النساء (19,5%) ، وأمية الرجال (10,5%) في عام 2005 ، وتشير البيانات الى أن معدلات الأمية لكلا الجنسين هي أعلى في الريف مقارنةً بالحضر وخاصةً بين النساء ففي عام 1997 كانت معدلات الأمية لدى النساء في الريف هي ضعف ما هي عليه لدى النساء في الحضر ، غير إن هذه المعدلات قد انخفضت لدى النساء منذ عام 1997 حتى عام

---

[52]- تقرير وزارة الدولة لشؤون المرأة ، الفقر في العراق وانتشاره أكثر بين النساء ، الموقع الإلكتروني .www. Al.hjodaonline. comiradiolindx-php?news=8762.actober 2011

••- صدر قانون محو الامية رقم 23لسنة 2011 والذي يتولى من قبل جهاز تنفيذي يؤسس في وزار ة التربية .

[53]- محمد صفوح الأخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها ، دراسة ميدانية لواقع العائلة العربية في سوريا ، ط2، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، 1981، ص250 .

2005 بمقدار (13,2) نقطة مئوية في كل من الريف والحضر لتستقر على (11,2) نسبة مئوية في الحضر ، و(35,5) نسبة مئوية في الريف ، ويشير التقرير الخاص بتكافيء التعليم بين الجنسين الى ارتفاع مؤشر تكافئ الجنسين في التعليم ، وهو نسبة التحاق الفتيات الى الفتيان في كل من مراحل التعليم الثلاثة وهي الابتدائي، والثانوي ،والجامعي خلال السنوات ، غير أن الفجوة ما بين الفتيات والفتيان في مراحل التعليم الثانوي لا تزال واسعة ونذكر بعض البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات لتوضيح ذلك

جدول رقم (5)

الحالة التعليمية لسكان العراق (10 سنوات وأكثر) للعامين 1997 و 2005 [54].

الحالة التعليمية	1997			2005		
	إمرأة	رجل	المجموع	إمرأة	رجل	المجموع
أمي	32,7	16,0	25,5	19,5	10,4	14,8
يقرأ ويكتب	22,0	23,0	23,0	23,6	22,3	22,9
ابتدائية	25,4	30,5	28,0	32,9	32,8	32,8
ثانوية	12,7	20,0	16,3	17,9	23,8	20,8
دبلوم	2,5	4,0	3,0	3,2	4,9	4,09
جامعة فأعلى	2,5	5,5	4,0	3,1	5,8	4,5
غير مبينه	2,2	1,0	0,7	0,0	0,0	0,0

[54]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للتخطيط وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق عام 2005 .

جدول(6)

يوضح معدل الأمية للأعمار (10 سنوات وأكثر) ريف وحضر للعامين 1997 و2005 ([55])

ريـــــــــف	رجل	14,9					
			26,2				
	إمرأة						
		35,5					
				49,9			
حضـــــــــر	رجل	8,1					
		11,4					
	إمرأة	11,2					
		24,9					
		10	20	30	40	50	60

[55]- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق عام 2005

وهكذا تجدر الإشارة الى القول إن عمل المرأة يرتبط بتعليمها فتستتبع القيام بعمل مهني مناسب مع شهادتها العلمية الحاصلة عليها ، وفي هذا الصدد يرى الباحث إنهُ بالتعليم استطاعت المرأة أن تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت حيث سمح لها أن تؤكد إنسانيتها وبحصولها عاى شهادات تعليمية فتحت لها أبواب المهن الانسانية ، ولكن يرجع الباحث ويذكر أيضاً إن عينة دراسته الحالية أغلبها من العاملات اللاتي ليس لهن نصيب من القراءة والكتابة ، وحتى النسبة القليلة فليس من الحاصلات على شهادات ، فقط تمكنهن من القراءة والكتابة وهذا الحرمان من التعليم ، أو المستوى المتدني منهُ كان واحداً من الأسباب التي دفعت بالمرأة الى مزاولة اعمالاً هامشية لا تتطلب منها جهداً فنياً سوى البحث عن الأشياء وتجميعها ونقلها ومنها الكثير مما ذكرناه في محاور هذه الدراسة ، إذاً يعتبر التعليم من أهم العوامل التي ساعدت المرأة على حصولها على العمل وهذا ما اعطى لعجلة التغيير النسوي دفعة قوية ، وقد ترتب على تعلم المرأة تحريرها من سيطرة التقاليد الاجتماعية التي كانت مفروضة عليها بشكل مباشر وذلك بتشغيلها في مختلف المهن المتخصصة .

ومن خلال اطلاع الباحث على بعض الدراسات والتقارير التي اهتمت بعمل المرأة سواء على مستوى البحوث والدراسات العربية أو العراقية وجد إنهُ هناك توافق في الرأي وجد أن مجال عمل النساء يقع ضمن مدى ضيق يتمثل في اغلبه في قطاع الخدمات وفي مستويات وظيفية غير مؤثرة ، وربما نقول بأن المهن التي تمارسها المرأة في دوائر الدولة هي استمرار لطبيعة مهنتها في البيت ، على الرغم من إن ممارسة هذه الاعمال وغيرها ما هو إلا جزء حيوي في حياة أي إنسان رجلاً كان، أو إمرأة .

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك ميلاً يتزايد في السنين الأخيرة الى تقليل هذه الفروق النوعية بين الذكور والاناث في عالم العمل والمهن والوظائف ، إلا أن البعض من الرجال والنساء لا زال ينظرون الى مجال عمل المرأة هو البيت ، ذلك حصيلة عوامل اجتماعية وثقافية متمثلة بالنظر لعمل المرأة على إنهُ حاجة وليس ضرورة على عدم وجود تقدير مجتمعي لعمل المرأة مدعم بقناعة المرأة نفسها بعدم وجود مردود اقتصادي لعملها ، وعدم شعورها بالاستقلالية في التصرف بأجرها وتحجيم هذه النظرة أو القضاء عليها يتطلب وضع خطة توعية على مستوى المجتمع من ناحية وعلى مستوى النساء من ناحية اخرى لإظهار أهمية مشاركة النساء في سوق العمل لما له أهمية في عملية التنمية .

خامساً : الدافع السياسي .

يعتبر العمل بالنسبة للمرأة كحق سياسي لا تقل اهميته عن الحقوق السابقة ، تسعى من خلاله الوصول الى السلطة ، وتذكر الباحثة مليكة الحاج يوسف إن فكرة التبعية الاقتصادية للنساء ، وطالبت بحق المرأة في العمل ، فالنساء في نظرها يجب أن يقتحمن كل الوظائف ، الصناعية والسياسية من أجل أن لا تبقى في مكانة وضيعة وهامشية ، لأنهُ بخروجها للعمل يمكنها أن تشارك في القرار السياسي للدولة [56].

ومن خلال نظرة تفاؤلية يأمل الدكتور قيس النوري للمواطنة العراقية أن تزداد عقلانية وواقعية في ظل الثقافة والتأثيرات المرتقبة من التوجهات السياسية القادمة ونتيجة لوقع التجارب الحياتية الصعبة التي مر بها المجتمع العراقي المكافح من اجل ترصين الوحدة الوطنية وتجنب عوامل التفتيت [57].

المبحث الرابع : المشاركة الاقتصادية للمرأة العراقية .

أشار التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، أشار الى أن مشاركة المرأة العراقية تتأثر في الحياة الاقتصادية كماً ونوعاً بعوامل متعددة في مقدمتها المؤشرات الديموغرافية كالخصوبة والتركيب العمري للسكان وسن الزواج ، فارتفاع الخصوبة من شأنهُ إضافة أعباء أسرية متزايدة خلال مدة الحمل وما بعدها ، وهذا ما قد يحدد من قدرة المرأة من الحصول على وظيفة دائمة ، اما الزواج المبكر فهو يؤثر على مستوى التحصيل العلمي للنساء ، وبالتالي يضعف من قدرتهن على المنافسة في سوق العمل ، ، وتشير البيانات إن معدلات النشاط الاقتصادي المنقح للإناث (قوة العمل منسوبة الى مجموع السكان بعمر 15 سنة فأكثر قد ارتفعت من حوالي 11% علم 2003 الى حوالي 21% عام 2006 لكنها انخفضت في عام 2008 الى 18% بمقدار ثلاثة نقاط مع اتساع في حجم الفجوة الجندرية (معدل مشاركة الذكور مطروحاً منهُ معدل مشاركة الإناث)في المعدل من 61% ، 58%، و57% على التوالي ، وتظهر البيانات إن المرأة الريفية أنشط اقتصاداً من المرأة الحضرية ، مع ذلك يمكن القول إن الفجوة ما تزال كبيرة بين الرجل والمرأة وهي تزيد عن خمسين نقطة وهي في الحضر أوسع (61 نقطة تقريباً) منها في الريف (58 نقطة) طبقاً لبيانات 2008 والجدول الآتي يوضح ذلك .

---

[56]- مليكة الحاج يوسف ، مصدر سبق ذكرة ، ص 88 .

[57]- د. قيس النوري : الهوية العراقية والتبادل الاجتماعي ، مجلة دراسات اجتماعية- العدد17- السنة الخامسة – بيت الحكمة ، 2005 ،ص 4 .

جدول رقم(7)

معدلات النشاط الاقتصادي المنقح للسنوات 2003- 2008

	حضر			ريف			المجموع الكلي		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2005	75.83	13.35	45.19	80,33	33,75	57,78	77,36	20,39	49,55
2006	75,30	16,73	46,17	82,86	13,12	57,35	78,30	20,69	49,72
2008	73,79	15,84	44,91	78,01	24,52	51,72	74,95	18,04	46,84

وتتحمل المرأة أعباءً إضافية بسبب دورها الانجابي ونشاطها الانتاجي غير المأجور وعدم المساواة في الحصول على الأرض والدخل والأسواق في العراق ونجد أن الحيازات الزراعية مملوكة للرجال ، إذ تمتلك النساء أقل من (5%) من مجموع الحيازات الزراعية عام 2001 لكن النساء "أكثر حظاً " من ذلك ما يتعلق باستخدامهن كعاملات ذلك إن حوالي (35%) من العمال (الدائمين والمؤقتين) في الحيازات الزراعية هم من النساء ، ويعود ذلك الى قبولهن العمل بأجور أقل من الرجال [58].

إن تحليل مساهمة المرأة في سوق العمل يكشف إن نشاطها يتركز في القطاع العام (35% من القوى العاملة النسوية) ، تليها العمالة بدون أجر في الزراعة (31%) ، ثم غير الأجرية في القطاعات غير الزراعية (10%) ، فيما تعمل (3%) فقط من النساء بأجر في القطاع الخاص ، بينما تعمل (78%) من النساء الفقيرات في الزراعة بدون أجر ، وحوالي (11%) من القطاع العام

[58]- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مديرية الإحصاء الزراعي ، تقرير التعداد الزراعي الشامل لسنة 2001 كانون أول 2005 ، ص32 .

، (8%) منهن بدون أجر في خارج القطاع الزراعي ، وأيضاً (3%) منهن في القطاع الخاص بأجر ، وما تزال نسب العاملات في القطاع الإداري منخفضة مقارنةً بمعدلاتها العالمية ، وطبقاً لبيانات عام 1997 فقد بلغت في العراق (15%) ، ولا تتوافر إحصاءات دقيقة عن مجالات العمل للمرأة ، وما تزال مشاركة المرأة في سوق العمل دون مشاركة نظيرها الرجل بكثير ، حيث إن نسبة (12,8%) فقط من النساء 15 سنة فأكثر هن في قوة العمل مقابل (74,6%) من الذكور 15 سنة فأكثر ويتسبب هذا في تدني مشاركة السكان ككل في قوة العمل الى (43,2%) [59].

ويذكر التقرير الى أن نصف النساء العاملات يعملن في قطاع الخدمات وبخاصةً في مجالات التعليم والصحة وهو أمر تعززه العادات الاجتماعية وقسمة العمل على أساس الجنس ، إذ تتجه النساء للعمل في المهن القريبة من وظيفتها الاجتماعية التقليدية والتي تتمحور حول دورها الانجابي ، وتمنح المرأة الموظفة في القطاع العام إجازة أمومة لمدة سنة (بعد إجازة الولادة البالغة 72 يوماً) براتب تام في الأشهر الستة الأولى ونصف راتب في الستة أشهر الأخيرة من السنة مع توفير حضانات للأطفال في بعض الوزارات وتزيد هذه الامتيازات على ما هو منصوص عليه في اللوائح الدولية الخاصة بحقوق النساء وتمنح المرأة العاملة في القطاع العام نفس الامتيازات التي يتم منحها للرجل فيما يتعلق بالراتب والمخصصات وفرص التوظيف ، ويمكن تمركز النساء في قطاعات محددة بالرغم من عدم التمييز ضد المرأة فيها ، مؤشراً سلبياً عن انخراطهن في الدورة الاقتصادية مقارنة مع الرجال الذين يتوزعون على الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

ومن نتائج المسح التي توصل اليها المسح الميداني في محافظة القادسية لعام 2012 حول تمكين المرأة ومشاركتها ومساواة النوع الاجتماعي ، أشارت نتائج المسح الى أن معظم النساء لم يكملن التحصيل العلمي الذي كن يرغبن به بسبب عدم سماح الأسرة ، أو عدم القدرة على مواصلة التعليم أو الزواج المبكر حيث بلغت (69,6%) ، وتذكر نتائج المسح إن (13,5%) نسبة النساء اللاتي يعملن مقابل أجر نقدي ، و(37%) نسبة النساء اللاتي لا يعملن مقابل أجر نقدي وهن على استعداد للعمل إذا توفرت فرصة مناسبة ، كذلك يذكر التقرير إن نسبة (45,2%) من النساء اللاتي لا يعتقدن إن المرأة والرجل متساويان في الحقوق والواجبات [60].وفي ضوء الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر تذكر آخر نتائج معدلات البطالة بين الأفراد للأعمار (15 سنه فأكثر) ما يلي :

---

[59]- المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق لعام 2007 ، 325 ، وينظر في ذلك أيضاً الدكتورة آمال بلاش وزملائها ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، حزيران ، 2012 ، ص166 .

[60]- مديرية احصاء محافظة القادسية ، نتائج المسح الميداني لعام 2012 .

جدول رقم (8)

معدلات البطالة بين الأفراد للأعمار (15 سنه فأكثر) لسنة 2012 [61]

المحافظة	معدلات البطال %					
	ريف وحضر		حضـر		ريـف	
	غير الفقراء	فقراء	غير الفقراء	فقراء	غير الفقراء	فقراء
دهوك	8,3	9,6	7,9	5,7	9,6	12,1
نينوى	13,4	12,4	10,6	18,1	18,8	24,1
السليمانية	5,2	6,7	5,2	15,6	5,0	0,0
كركوك	7,4	7,5	7,8	10,9	6,3	4,0
أربيل	6,0	3,1	5,9	0,0	6,7	7,0
ديالى	18,7	24,7	17,1	29,0	20,7	22,6
الأنبار	8,1	7,4	11,5	22,2	2,7	4,3
بغداد	11,3	17,6	12,0	18,0	2,9	12,7
بابل	7,4	8,5	8,7	23,9	5,0	3,7
كربلاء	11,6	13,7	13,3	13,2	5,5	14,7
واسط	10,1	10,9	11,8	17,8	4,2	7,2
صلاح الدين	9,3	4,9	10,2	6,4	8,1	4,5
النجف	10,4	12,0	11,3	12,0	7,7	11,9

[61]- مديرية احصاء محافظة القادسية ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق ، 2012 .

القادسية	11,2	16,3	13,5	20,6	5,8	14,3
المثنى	11,0	19,2	11,5	22,0	9,6	18,3
ذي قار	18,4	27,6	18,8	27,9	17,3	27,4
ميسان	18,2	24,6	19,0	23,3	16,5	26,0
بصرة	11,7	13,7	10,5	12,2	17,3	19,8
المجموع	10,9	15,0	11,1	17,4	9,9	12,8

المبحث الخامس : نتائج البحث ومقترحاته

أولاً : نتائج البحث

كثيرة المصطلحات التي تدل على أهمية العمل وضرورته ولم يكن العمل مقروناً لجنس دون آخر على مر العصور ، والأمم لا تنهض ولا تتطور إلا بالعمل ولكن على الرغم من التحولات التي شهدها الواقع العراقي خصوصاً بعد عام 2003 إلا أن المرأة مازالت تعاني من الصورة النمطية التي رسمها المجتمع العراقي ومع ذلك تسعى المرأة للانخراط بشكل اوسع في مجالات الحياة المختلفة بهدف تحقيق الذات . ومن خلال البحث التحليلي الحالي خرجت الدراسة ببعض النتائج :

1- ذكرت أغلب الدراسات إن خروج المرأة للعمل كان بسبب الدافع الاقتصادي لمساعدة الزوج ، أو لإعالة الاسرة في حالة كونها ربت الاسرة .

2- اثبتت الدراسات الميدانية إن المرأة العراقية لديها آليات تكيف عديدة لموائمة أي عمل تدخل فيه خضمتها من خلال الظروف الصعبة التي تعرض لها المجتمع العراقي قبل وخلال وبعد الحصار الاقتصادي المرير الذي تعرض له الشعب العراقي .

3- تتفق أغلب الدراسات بأن عدد القرارات التي اتخذتها الزوجات العاملات وضعت موضع التنفيذ اكثر من القرارات التي اتخذتها الزوجات غير العاملات ومن هذه الدراسات دراسة بلود هامين بعنوان " اثر عمل الزوجة خارج البيت على التوقعات الخاصة بالتغير في علاقات السلطة الاسرية ، ودراسة هير hear بعنوان " عمل الام خارج البيت وتأثيره على اتخاذ القرارات في منطقة بوسطن .

4- أشارت احصائيات وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات لعام 2009 الى أن نسبة البطالة للنساء لأعمار (15 سنه واكثر) لعام 2006 (23,3%) مقابل بطالة الرجال (19,3%) وتزداد هذه النسبة بالنسبة للمرأة في القطاع غير الرسمي الذي تحرم فيه المرأة من الحقوق التعاقدية ، وحقوق العمل ، ويذكر التقرير في موضوع آخر إن (70%) من العراقيات ينفقن أكثر مما يكسبن ، وإن (40%) من الاسر أرسلت ابنائها بعمر (13-14سنه) الى العمل في الشوارع ، وتوصلت نتائج المسح الميداني في محافظة القادسية لعام 2012 حول تمكين المرأة ومشاركتها النوع الاجتماعي الى أن معظم النساء لم يكملن التعليم ، وقسم لم يتعلمن بسبب عدم سماح الاسرة لمواصلة التعليم ، أو لزواجهن بوقت مبكر وقد بلغت نسبتهن (69,6%) ، وإن (13,2%) نسبة اللاتي عملن مقابل اجر نقدي ، و(37%) نسبة اللاتي لا يعملن مقابل اجر نقدي وهن على استعداد إذا توفرت فرصة العمل .

ثانياً : بعض التوصيات التي خرج بها البحث

1- ضرورة اعتماد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة حقوق الإنسان ووزارة المرأة على إحصاءات من الميدان تشمل هؤلاء العاملات بالمهن الهامشية والتي تفاقمت في الآونة الأخيرة سيما بعد عام 2003 معارتفاع دخل الفرد وازدياد متطلبات الحياة ، لوضع برامج متكاملة لوضع الحلول المناسبة وانصاف هذه الشريحة في المجتمع.

2- الاهتمام بالمناطق الهامشية والشعبية ذات الكثافة العددية العالية من خلال أسلوبي المشاركة المجتمعية والتنظيم المجتمعي ، وإقامة المشروعات الاقتصادية الصغيرة من خلال منح القروض للراغبات بفتح مشاريع مدرة للدخل تتناسب وقدراتهن البدنية . ويجب تمكين المرأة من القيام بالمشاريع الصغيرة للحرف النسوية كتنمية مستدامة من خلال تقديم الدولة للقروض والمنح التشجيعية

3- أعداد قوانين ونظم تدعم الرعاية الاجتماعية الحكومية والشعبية لحماية الأسرة والمرأة والفئات الفقيرة من خلال توسيع قانون شبكة الحماية الاجتماعية ليشمل فئات أخرى من خلال الدعم الحكومي ومنضمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية سيما المؤسسة الدينية للإسهام في دعم جهود الدولة ، لأن الظاهرة تتعدى حدود الامكانيات المؤسسية القائمة في الوقت الحاضر.

4- من مبدأ للفقراء الحق في الوصول الى مستوى تعليم جيد ورعاية صحية مناسبة يجب ضمان الدعم الفعال لاستراتيجيات تخفيف حدة الفقر وخصوصاً من ناحية تمكين الفقراء ، ورفع المستوى التعليمي من خلال العمل بقانون إلزامية التعليم وحملة محو الأمية .وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي والقدرات توصي الدراسة باستهداف الفتيات وضمهن الى السياسة التعليمية (بطرق تشجيعية) وخصوصاً الفتيات في الأسر التي تفتقد الى الآباء .

فهرست المراجع

مراجع الكتب العربية

- إبن منظور : لسان العرب دار أحياء التراث العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1989

- أحمد زايد وآخرون ، المرأة وقضايا المجتمع ، مركز البحث والدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2002 .

- أمال طنطاوي ، المهمشون في صعيد مصر – آليات السيطرة والخضوع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، 2012

- جواد على ، المفضل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، ج7 ، ط2 ، دار علم الملايين ، بيروت ، 1978

- سيد عبد الحميد ، سيكولوجية المهن ، دار النهضة العربية ، مصر ط2 ، 1965 .

- علياء شكري وأخرون ، المرأة في الريف والحضر . دراسة لحياتها في العمل والأسرة ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

- كاميليا ابراهيم عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984 .
- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1989 .

- محمد عبد الله على ، الصناعة والمجتمع ، ط1، دار المعارف ، مصر ، 1971 .

- مصطفى الخشاب ، علم الاجتماع العائلي ، الدار الوطنية للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1963 .

المراجع الانكليزية والمترجمة:

- choah jayati ; trands in female Enployment in developing countries; Emerging issues in back ground paper human development roport 1995 , new york UNDP ,1995

الرسائل والأطاريح :

- باسم علاوي الجميلي ، العمل في الاقتصاد الاسلامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة صدام للعلوم الاسلامية ، بغداد ، 1999 .

- صلاح جابر كاظم ، المضامين الاجتماعية للعمل في الاسلام ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القادسية ، 2001 .

- محمد صفوح الأخرس ، تركيب العائلة العربية ووظائفها ، دراسة ميدانية لواقع العائلة العربية في سوريا ، ط2، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، 1981 .

- كريم محمد حمزة ، الحصار الاقتصادي ومشكلة الفقر ، دراسة سوسيولوجية لحالة المجتمع العراقي مقدمة لجامعة الدوال العربية ، آذار ، 1999.

- مليكة الحاج يوسف ، اثر عمل الأم على تربية أطفالها ، دراسة ميدانية لبعض الأمهات العاملات بمدينة الشراقة ، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة الجزائر ، 2003-2002 .

- هيثم فيصل علي محمود الاحبابي ، مبادي حقوق الانسان والمرأة العراقية ، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 2005 .

- المرأة والتنمية في الثمانينات بحوث ودراسات الجمعية الثقافية والاجتماعية النسائية ، الدكتور يحيى فايز الحداد ، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، الكويت ، 1982 .

الدوريات :

- آمال بلاش وزملائها ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية ، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012 ، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ، حزيران ، 2012

- قبس النوري : الهوية العراقية والتبادل الاجتماعي ، مجلة دراسات اجتماعية – العدد17- السنة الخامسة – بيت الحكمة ، 2005

- تماضر زهري حسون ، تأثير عمل المرأة على تماسك الأسرة في المجتمع العربي ، مجلة الأمن والحياة ، العدد، 144 ، أبريل ، 1994.

- عدنان ياسين مصطفى ، الفقر والمشكلات الاجتماعية ، مجلة دراسات اجتماعية ، (قسم الدراسات الاجتماعية – بيت الحكمة بغداد عدد خاص الفقر والغنى في الوطن العربي ، العدد 11 السنه الثالثة 2001 .

- كريم محمد حمزة ، عوامل ومؤشرات انتهاكات الأمن الانساني للمرأة العراقية ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 98 ، بغداد ، العراق ، 2013 .

- مكتب العمل الدولي ، الوحدة التدريبية السادسة ، ص12-13 ، الأمم المتحدة ، إذاعة الأمم المتحدة ، المرأة على مشارف عام 2000 ، المرأة في معركة القضاء على الفقر ، 1999 .

- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة لعامي 2004و2006 ، مع مسح التشغيل والبطالة لعام 2008 .

- مكتب العمل الدولي ، رزمة تدريسية من ندوة الوحدات حول المرأة والفقر والاستخدام ، جنيف ، 1999 ، الوحدة التدريسية الثالثة

قوانين واحصاءات :

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة للأعوام 2003و2006 و2008 .

بيت الحكمة ، احصاءات الفقر في العراق ، ورقة مقدمة الى الورشة التدريبية لإحصاءات الفقر التي يعقدها قسم الإحصاء التابع للأمم المتحدة (unsd) في الأردن للفترة 25-28 تشرين الثاني / 2004

المادة (1/23) الإعلان العالمي لحقوق الانسان .

[1]- المادة (1/5) الأمم المتحدة ، الاتفاقية الدولية لأزاله كافة التمييز العنصري ، وهي الآن سارية المفعول .

[1]- المادة (3) من الاتفاقية .

[1]- المادة (1/6) .

- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، المرأة عام 2000 المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين الدورة الثانية (3-7 آذار عام 2000 البند الثاني من جدول الأعمال)

- وزارة 2003،و2006 ، 2008 . التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي لتكنلوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة في العراق
قانون محو الامية رقم 23لسنة 2011 والذي يتولى من قبل جهاز تنفيذي يؤسس في وزار ة التربية

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للتخطيط وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي ، مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق عام 2005 .

- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق عام 2005

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، مديرية الإحصاء الزراعي ، تقرير التعداد الزراعي الشامل لسنة 2001 كانون أول 2005 .

- مديرية احصاء محافظة القادسية ، نتائج المسح الميداني لعام 2012 .

- مديرية احصاء محافظة القادسية ، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للفقر في العراق ، 2012 .

مصادر الانترنيت :

- تقرير وزارة الدولة لشؤون المرأة ، الفقر في العراق وانتشاره أكثر بين النساء ، الموقع الإلكتروني .www. Al.hjodaonline. comiradiolindx-php?news=8762.actober 2011